

القدرة التنافسية لأهم الدول المصدرة للقمح إلي السوق المصري

أحمد محمود عبد العزيز محمد

باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي - مركز البحوث الزراعية

مقدمة:

يعتبر القمح من المحاصيل الغذائية الهامة في مصر، ونظراً لزيادة عدد السكان بمعدل أكبر من معدل الزيادة في المساحة المزروعة منه، فقد أصبح الإنتاج المحلي من القمح لا يكفي الاستهلاك القومي منه، الأمر الذي جعل الدولة تتجه إلي الاستيراد من الخارج لتغطية العجز في الإنتاج المحلي، مما يشكل عبئاً كبيراً علي ميزان المدفوعات للدولة.

هذا ويعد القمح من أهم الواردات الغذائية في مصر، إذ بلغ قيمة ما أستوردته مصر منه حوالي ١٧,٣٠ مليار جنيه تمثل حوالي ٤٤% من إجمالي قيمة الواردات الغذائية والبالغة حوالي ٣٩,٣٢ مليار جنيه لمتوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢)^(١).

وتعد دول روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، استراليا من أكبر الدول المصدرة للقمح إلي مصر، إذ بلغ كمية ما تصدره حوالي ٤,٠٦ ، ١,٦٥ ، ١,٤٣ ، ٠,٦٥ مليون طن تمثل حوالي ٤٤%، ١٨%، ١٥%، ٧% من إجمالي كمية واردات القمح لمتوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢)^(٢) علي الترتيب، بما يعني أن الدول الأربعة مجتمعة تصدر ما نسبته حوالي ٨٤% من إجمالي كمية واردات القمح والبالغة حوالي ٩,٢٢ مليون طن لمتوسط نفس الفترة.

مشكلة الدراسة:

نظراً لأهمية محصول القمح في توفير احتياجات السكان من الغذاء وفي ظل تدني نسبة الاكتفاء الذاتي منه والتي بلغت حوالي ٥٢% لمتوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢)^(١٤) نتيجة لعدم مسايرة الإنتاج المحلي للزيادة في الاستهلاك، الأمر الذي اضطر الدولة إلي الاتجاه إلي الاستيراد من الخارج لتغطية هذا العجز.

وفي ظل احتياج السوق المصرية لاستيراد القمح من الخارج فإن الدول المصدرة إلي هذا السوق تواجه منافسة قوية فيما بينها للحصول علي حصة أكبر من صادرات القمح لهذا السوق، الأمر الذي يتطلب دراسة القدرة التنافسية لأهم الدول المصدرة للقمح في السوق المصري والتعرف علي الوضع التنافسي لها مما يساعد واضعي السياسة الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية في اتخاذ القرارات المناسبة بشأن استيراد القمح من هذه الدول.

هدف الدراسة:

يهدف البحث إلى دراسة القدرة التنافسية لأهم الدول المصدرة للقمح إلى السوق المصري وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- ١- التعرف علي تطور الظواهر الإنتاجية والاستهلاكية لمحصول القمح في مصر.
- ٢- التعرف علي تطور صادرات القمح لأهم الدول المتنافسة علي تصديره داخل السوق المصري.
- ٣- تقدير مؤشرات القدرة التنافسية لأهم الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري.
- ٤- تقدير القوة السوقية لأهم الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها علي أسلوب التحليل الوصفي والكمي لتحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية مثل المتوسطات الحسابية والنسب المئوية وأسلوب تحليل الانحدار لتقدير كل من الاتجاه الزمني العام ودوال الطلب المتبقي.

وقد استخدمت الدراسة البيانات الإحصائية الثانوية للفترة الزمنية (١٩٩٥-٢٠١٢) والمتاحة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك الأهلي المصري، البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بيانات تجارة السلع للأمم المتحدة، بالإضافة إلي المراجع العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة.

نتائج الدراسة:

أولاً: تطور الظواهر الإنتاجية والاستهلاكية لمحصول القمح في مصر:

يبين الجدول رقم (١) معادلات الاتجاه الزمني العام للظواهر الإنتاجية والاستهلاكية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) حيث يتضح من هذه المعادلات أن كل من المساحة المزروعة، متوسط إنتاجية الفدان، الإنتاج الكلي، الاستهلاك الكلي، الفجوة الغذائية، نسبة الاكتفاء الذاتي قد حدث لها زيادة سنوية معنوية إحصائياً قدرت بحوالي ٥٠,٢٩ ألف فدان، ٠,٠١ طن، ١١٧,١٦ ، ٣١٦,٠٨ ، ١٣٨,٩٤ ألف طن، ٠,٠٥% أي ما يعادل حوالي ١,٨٦%، ٠,٣٨% ، ٢,٤٩% ، ٢,٥٠% ، ٢,٥٢% ، ٠,٠٩% من المتوسط السنوي والمقدر بحوالي ٢٧٠٩ ألف فدان، ٢,٦٢ طن، ٧١٠,٥ ، ١٢٦٢٨ ، ٥٥٢٣ ألف طن، ٥٦,٤٢% علي الترتيب.

جدول رقم (١): معادلات الاتجاه الزمني العام للظواهر الإنتاجية والاستهلاكية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢).

الظاهرة	معادلة الاتجاه الزمني العام	قيمة F	معامل التحديد المعدل (R ²)	متوسط الظاهرة	مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي %
المساحة المزروعة بالألف فدان	$Y = 2231.60 + 50.29^{**} X$ (7.11)	50.54**	0.75	2709	50.29	1.86
متوسط إنتاجية الفدان بالطن	$Y = 2.22 + 0.09^{**} X - 0.004^{**} X^2$ (4.17) (3.43)	12.05**	0.57	2.62	0.01	0.38
الإنتاج الكلي بالألف طن	$Y = 5421.78 + 177.16^{**} X$ (9.13)	83.30**	0.83	7105	177.16	2.49
الاستهلاك الكلي بالألف طن	$Y = 11171.03 - 147.71 X + 24.41^{**} X^2$ (1.22) (3.96)	69.33**	0.89	12628	316.08	2.50
الفجوة بالألف طن	$Y = 5853.68 - 356.20^{**} X + 26.06^{**} X^2$ (3.09) (4.43)	22.83**	0.72	5523	138.94	2.52
نسبة الاكتفاء الذاتي %	$Y = 48.514 + 2.277^{**} X - 0.117^{**} X^2$ (3.09) (3.55)	6.35*	0.39	56.42	0.05	0.09

حيث Y تشير إلي القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة.

X تشير إلي ترتيب عنصر الزمن.

() القيم الموجودة بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تشير إلي قيم (t) المحسوبة.

* معنوي عند مستوي المعنوية ٠,٠٥ . ** معنوي عند مستوي المعنوية ٠,٠١ .

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (1) بالملحق.

ثانياً: تطور صادرات القمح لأهم الدول المتنافسة علي تصديره داخل السوق المصري:

للتعرف علي تطور صادرات القمح داخل السوق المصري لأهم الدول المتنافسة علي تصديره وهي روسيا الاتحادية ، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، استراليا، فقد تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكل من كمية وقيمة وسعر صادرات القمح إلي مصر من هذه الدول خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) باستخدام الصور الرياضية المختلفة واختيار أفضلها وفقاً للمنطقين الاقتصادي والإحصائي، كما تم دراسة التقلبات التي تتتاب كل منها من خلال تقدير معامل الاختلاف لكمية وقيمة وسعر تصدير القمح إلي مصر من هذه الدول، وفيما يلي نتائج ذلك:

١ - تطور كمية صادرات القمح لأهم الدول المتنافسة علي تصديره داخل السوق المصري:

بدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لكمية صادرات القمح للدول موضع الدراسة والموضحة بالجدول رقم (٢) تبين حدوث زيادة سنوية معنوية إحصائياً بلغت حوالي ٢٦٠,٤٢ ، ٣٤,٤٠ ، ١٠٩,٨٧ ألف طن، وبمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ١٨,٧٨% ، ٥,٣٣% ، ١٧,١٥% من متوسط كمية الصادرات والذي بلغ حوالي ١٣٨٦,٧٢ ، ٦٤٥,٧٢ ، ٦٤٠,٦١ ألف طن لكل من روسيا الاتحادية وفرنسا واستراليا علي الترتيب، في حين تبين حدوث انخفاض سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي ١٨٢,٢١ ألف طن وبمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٨,٣٩% من متوسط كمية الصادرات والذي بلغ حوالي ٢١٧٢,٥٦ ألف طن وذلك للولايات المتحدة الأمريكية.

كما يتضح من بيانات نفس الجدول السابق أيضاً وجود تقلبات في كمية الصادرات تتباين من دولة إلي أخرى وهذا ما يعكسه قيمة معامل الاختلاف والذي بلغ حوالي ١١١,٩٥% ، ٦٠,٩٠% ، ٩١,٢٥% ، ٦٣,٤٩% لكل من روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، استراليا علي الترتيب.

٢ - تطور قيمة صادرات القمح لأهم الدول المتنافسة علي تصديره داخل السوق المصري:

بدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لقيمة صادرات القمح للدول موضع الدراسة والموضحة بالجدول رقم (٢) تبين حدوث زيادة سنوية معنوية إحصائياً بلغت حوالي ٧٦,٦١ ، ٨,٢٤ ، ١٣,٠٤ مليون دولار أمريكي وبمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٢٠,٩٨% ، ٦,٠٤% ، ١٠,٣٤% من متوسط قيمة الصادرات والذي بلغ حوالي ٣٦٥,١١ ، ١٣٦,٣٣ ، ١٢٦,١٢ مليون دولار أمريكي لكل من روسيا الاتحادية، فرنسا، استراليا علي الترتيب، في حين تبين حدوث انخفاض سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي ١٧,٥٧ مليون دولار أمريكي وبمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٤,٠٨% من متوسط قيمة الصادرات والذي بلغ حوالي ٤٣٠,٥٦ مليون دولار أمريكي وذلك للولايات المتحدة الأمريكية.

كما يتضح من بيانات نفس الجدول السابق أيضاً وجود تقلبات في قيمة الصادرات تتباين من دولة إلي أخرى وهذا ما يعكسه قيمة معامل الاختلاف والذي بلغ حوالي ١٢٧,١٣% ، ٥٩,٦٩% ، ١٠٦,٥٤% ، ٥٣,٢٧% لكل من روسيا الاتحادية ، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، استراليا علي الترتيب.

٣ - تطور سعر طن صادرات القمح لأهم الدول المتنافسة علي تصديره داخل السوق المصري:

بدراسة معادلات الاتجاه الزمني العام لسعر طن صادرات القمح للدول موضع الدراسة والموضحة بالجدول رقم (٢) تبين حدوث زيادة سنوية معنوية إحصائياً بلغت حوالي ٦,٦٥ ، ١٠,٩٢ ، ٨,٠٩ ، ١٢,٣٦ دولار للطن، وبمعدل تغير سنوي بلغ حوالي ٣,٢٧% ، ٤,٩٩% ، ٣,٨٩% ، ٥,٩١% من متوسط سعر طن الصادرات والذي بلغ حوالي ٢٠٣,٥٠ ، ٢١٨,٩٤ ، ٢٠٨,٠٦ دولار للطن لكل من روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، استراليا علي الترتيب.

كما يتضح من بيانات نفس الجدول السابق أيضاً وجود تقلبات في سعر طن الصادرات تتباين من دولة إلي أخرى وهذا ما يعكسه قيمة معامل الاختلاف والذي بلغ حوالي ٤٤,٦٥%

٤٠,١٥% ، ٤١,٩٢% ، ٤٨,٢٦% لكل من روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية،
فرنسا، أستراليا علي الترتيب.

ثالثاً: تقدير مؤشرات القدرة التنافسية لأهم الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري، وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات:
١ - الميزة النسبية الظاهرة:

يعبر مؤشر الميزة النسبية الظاهرة عن الفرص المحتملة لتوسيع التجارة ويعرض صورة تقريبية للصادرات المستقبلية، وأن زيادة هذا المؤشر عن الواحد الصحيح يدل علي تمتع الدولة بميزة نسبية ظاهرة في تصدير القمح، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية^(١١):

$$R = (S/C) / (F/V)$$

حيث أن:

S = قيمة صادرات القمح إلي العالم لكل دولة من الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري لكل سنة.
C = إجمالي قيمة الصادرات الزراعية إلي العالم لكل دولة من الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري لكل سنة.

F = قيمة الصادرات العالمية من القمح لكل سنة.
V = إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العالمية لكل سنة.

٢ - النصيب السوقي:

يعتبر ارتفاع النصيب السوقي هدفاً رئيسياً لتنمية صادرات أي دولة، وبالتالي تحسين وضعها التنافسي، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية^(٩):

$$N = (E/K) \times 100$$

حيث أن:

E = الكمية أو القيمة المصدرة إلي مصر من القمح من كل دولة من الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري لكل سنة.

K = إجمالي كمية أو قيمة واردات مصر من القمح من مختلف دول العالم لكل سنة.

٣ - معدل اختراق السوق:

يمثل معدل اختراق السوق مقياساً لقابلية السوق موضع الدراسة علي استيعاب الواردات من دولة معينة، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية^(١٣):

$$U = [E / (H + K - T)] \times 100$$

حيث أن:

E = الكمية المصدرة إلي مصر من القمح من كل دولة من الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري لكل سنة.

H = كمية إنتاج مصر من القمح لكل سنة.

K = إجمالي كمية واردات مصر من القمح من مختلف دول العالم لكل سنة.

T = إجمالي كمية صادرات مصر من القمح إلي مختلف دول العالم لكل سنة.

٤ - معامل عدم الاستقرار:

يعتبر معامل عدم الاستقرار مهم للحكم علي مدي استقرار السياسات التصديرية لهذا المحصول، وهو يقيس درجة التذبذب السنوي في كمية وقيمة وسعر الصادرات، كما أنه يوضح مدي سعي الدولة للوفاء بمتطلبات التصدير والحفاظ علي الأسواق الخارجية والاستمرار فيها وعدم تحول الدولة المستوردة إلي أسواق الدول المنافسة والتي تكون أكثر قدرة علي الوفاء بمتطلبات التصدير، فتحقيق المستوي المرغوب من الصادرات لا يتحقق فقط بتحقيق عائد مناسب في فترة زمنية معينة وإنما لا بد من استقرار هذا العائد، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية^(١١):

$$I = \left[\frac{Y - \hat{Y}}{\hat{Y}} \right] \times 100$$

حيث أن:

Y = القيمة الفعلية لكمية أو قيمة أو سعر صادرات القمح لكل دولة من الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري لكل سنة.

□ = القيمة التقديرية لكمية أو قيمة أو سعر صادرات القمح لكل دولة من الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري لكل سنة، و يتم حسابها من خلال تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام الخطية والمقدرة بطريقة المربعات الصغرى لكمية أو قيمة أو سعر صادرات القمح خلال فترة الدراسة.

ويتم التعبير عن معامل عدم الاستقرار بغض النظر عن الإشارة، وعندما يكون مساوياً للصفر يعتبر الحالة المثلي لاستقرار الصادرات من المحصول، وكلما زادت هذه القيمة عن الصفر دل ذلك علي زيادة عدم الاستقرار.

٥ - تنافسية سعر التصدير:

يقيس هذا المؤشر الوضع التنافسي لسعر المحصول بالنسبة لأسعار الدول المنافسة له داخل سوق معين، وتتحصر قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما ارتفعت هذه القيمة دل ذلك علي تحسن الوضع التنافسي السعري للدولة بالنسبة للدول المنافسة لها داخل السوق، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية^(١٠):

$$P = (A - M) / (G - M)$$

حيث أن:

A = النسبة بين متوسط أسعار تصدير القمح لأهم الدول المتنافسة ككل إلي سعر تصدير القمح لكل دولة علي حده من الدول موضع الدراسة والمتنافسة داخل السوق المصري لكل سنة.

M = أقل قيمة للنسب المحسوبة من A لكل سنة.

G = أعلى قيمة للنسب المحسوبة من A لكل سنة.

٦ - تنافسية كمية الإنتاج:

يقيس هذا المؤشر الوضع التنافسي لكمية إنتاج المحصول التصديري لدولة ما بالنسبة لإنتاج المحصول في الدول المنافسة لها داخل السوق المستورد لهذا المحصول، وتتحصر قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما ارتفعت هذه القيمة دل ذلك علي تحسن الوضع التنافسي لكمية إنتاج الدولة بالنسبة لإنتاج الدول المنافسة لها داخل السوق المستورد، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية^(١١):

$$q = (d - C) / (B - C)$$

حيث أن:

d = النسبة بين كمية إنتاج القمح لكل دولة علي حده من الدول موضع الدراسة والمتنافسة داخل السوق المصري إلي إجمالي كمية إنتاج القمح لأهم الدول المتنافسة ككل في هذا السوق لكل سنة.

C = أقل قيمة للنسب المحسوبة من d لكل سنة.

B = أعلى قيمة للنسب المحسوبة من d لكل سنة.

٧ - السعر النسبي:

يقارن هذا المؤشر بين سعر تصدير المحصول للدولة موضع الدراسة بأسعار تصدير المحصول لأهم الدول المنافسة لها داخل سوق معين، حيث تسعى كل دولة لاكتساب أسواق جديدة من خلال تخفيض أسعار صادراتها مقارنة بأسعار الدول الأخرى، ويعني انخفاض قيمة هذا المؤشر عن الواحد الصحيح وجود ميزة تنافسية سعرية للدولة في تصدير المحصول مقارنة بالدول المنافسة لها، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية^(١١):

$$Z = F / W$$

حيث أن:

F = سعر تصدير القمح لكل دولة من الدول موضع الدراسة والمتنافسة داخل السوق المصري لكل سنة.

W = سعر تصدير القمح لكل دولة منافسة للدولة موضع الدراسة داخل السوق المصري لكل سنة.

٨ - الاستقرار النسبي في الإنتاج:

ويستخدم هذا المؤشر للدلالة علي مدي قوة المركز التنافسي لدول ما في مواجهة دولة أخرى منافسة في سوق المحصول، وكلما انخفضت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك علي زيادة استقرار إنتاج المحصول للدولة مقارنة بالدولة المنافسة لها، ويمكن حسابه من خلال المعادلة التالية^(٥):

$$j = (L / N) \times 100$$

حيث أن:

L = معامل عدم استقرار الإنتاج في الدولة موضع الدراسة.

N = معامل عدم استقرار الإنتاج في الدولة المنافسة لها.

وبتطبيق المؤشرات الواردة في الجزء السابق علي أهم الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري لمتوسط الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢)، أمكن الحصول علي النتائج الواردة بالجدول رقم (٣) والتي تبين منها أن الميزة النسبية الظاهرة لكل من روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، استراليا بلغت حوالي ٥,٢٧، ٢,٠٥، ١,٨٥، ٤,٠٣ علي الترتيب، وأن النصيب السوقي بالنسبة للكمية بلغ حوالي ٢١,٢١%، ٤١,٠٩%، ١٠,٩٦%، ١١,٨٦%، وبالنسبة للقيمة بلغ حوالي ٢١,٠١%، ٤١,٦٥%، ١٠,٤٧%، ١٢,٣٨% علي الترتيب، وأن معدل اختراق السوق بلغ حوالي ٩,٣٧%، ١٨,١٨%، ٤,٨٤%، ٥,١٧% علي الترتيب، وأن معامل استقرار الصادرات بالنسبة للكمية بلغ حوالي ٣٥,٣١%، ٢٦,٢٣%، ٣٨,٦١%، ٢٨,٨٩% وبالنسبة للقيمة بلغ حوالي ٤٩,٨٧%، ٢٣,٨٧%، ٦٧,٣٣%، ٣٠,٢٣% وبالنسبة للسعر بلغ حوالي ٢٧,٩٤%، ٢٠,٨٥%، ٢١,٩٠%، ١٩,٣٩% علي نفس الترتيب، وأن تنافسية سعر التصدير بلغت حوالي ٠,٣٥، ٠,٤٤، ٠,٨٠، ٠,٥٠ علي الترتيب، وأن تنافسية كمية الإنتاج بلغت حوالي ٠,٥٨، ٠,٩٨، ٠,٣٨، صفر علي نفس الترتيب.

كما يبين نفس الجدول السابق أيضاً أن السعر النسبي لروسيا الاتحادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، استراليا بلغ حوالي ٠,٩٢، ٠,٩٨، ٠,٩١، وعلي الترتيب، وأن السعر النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لروسيا الاتحادية، فرنسا، استراليا بلغ حوالي ١,٠٩، ١,٠٧، ٠,٩٩، وعلي الترتيب، وأن السعر النسبي لفرنسا بالنسبة لروسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا بلغ حوالي ١,٠٢، ٠,٩٤، ٠,٩٣، وعلي الترتيب، وأن السعر النسبي لاستراليا بالنسبة لروسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا بلغ حوالي ١,١٠، ١,٠١، ١,٠٨، علي الترتيب.

كما يبين نفس الجدول السابق أيضاً أن الاستقرار النسبي في الإنتاج لروسيا الاتحادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، استراليا بلغ حوالي ٢,١٦%، ٢,١٤%، ٠,٩٢% علي الترتيب، وأن الاستقرار النسبي في الإنتاج للولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لروسيا الاتحادية، فرنسا، استراليا بلغ حوالي ٠,٤٦%، ٠,٩٩%، ٠,٤٣%، وعلي الترتيب، وأن الاستقرار النسبي في الإنتاج لفرنسا بالنسبة لروسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا بلغ حوالي ٠,٤٧%، ١,٠١%، ٠,٤٣%، وعلي الترتيب، وأن الاستقرار النسبي في الإنتاج لاستراليا بالنسبة لروسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا بلغ حوالي ١,٠٩%، ٢,٣٥%، ٢,٣٣% علي الترتيب.

جدول رقم (٣): مؤشرات القدرة التنافسية لأهم الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري لمتوسط الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢).

المؤشر	الدولة المتنافسة			
	روسيا الاتحادية	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	استراليا
الميزة النسبية الظاهرة	٥,٢٧	٢,٠٥	١,٨٥	٤,٠٣
النصيب السوقي (%)	كمية	٤١,٠٩	١٠,٩٦	١١,٨٦
	قيمة	٤١,٦٥	١٠,٤٧	١٢,٣٨
معدل اختراق السوق (%)	٩,٣٧	١٨,١٨	٤,٨٤	٥,١٧
معامل استقرار الصادرات (%)	كمية	٣٥,٣١	٢٦,٢٣	٢٨,٨٩
	قيمة	٤٩,٨٧	٢٣,٨٧	٣٠,٢٣
	سعر	٢٧,٩٤	٢٠,٨٥	٢١,٩٠
تنافسية سعر التصدير	٠,٣٥	٠,٤٤	٠,٨٠	٠,٥٠
تنافسية كمية الإنتاج	٠,٥٨	٠,٩٨	٠,٣٨	صفر
السعر النسبي لدولة	روسيا الاتحادية	٠,٩٢	٠,٩٨	٠,٩١
	الولايات المتحدة الأمريكية	١,٠٩	-	١,٠٧
	فرنسا	١,٠٢	٠,٩٤	-
	استراليا	١,١٠	١,٠١	١,٠٨
الاستقرار النسبي	-	٢,١٦	٢,١٤	٠,٩٢

٠,٤٣	٠,٩٩	-	٠,٤٦	الولايات المتحدة الأمريكية	في الإنتاج لدولة (%)
٠,٤٣	-	١,٠١	٠,٤٧	فرنسا	
-	٢,٣٣	٢,٣٥	١,٠٩	استراليا	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجداول أرقام (١)، (٢)، (٣) بالملحق

رابعاً: تقدير القوة السوقية لأهم الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري:

توجد علاقة بين القوة السوقية والمرونة العكسية للطلب المتبقي Inverse elasticity of residual demand، حيث أن الطلب المتبقي الذي يواجه أي دولة مصدرة لسوق استيرادي معين هو الطلب الكلي في هذا السوق منقوصاً منه كميات الدول المصدرة الأخرى، وتمثل المرونة العكسية للطلب المتبقي العلاقة بين سعر صادرات الدولة والكمية التي تعرضها في السوق الاستيرادي مع وجود الكميات المعروضة من الدول المنافسة الأخرى في هذا السوق، ومن ثم يمكن أن تعبر هذه المرونة عن قوة الدولة السوقية، ففي حالة إذا كانت المرونة العكسية لا تختلف معنوياً عن الصفر أي غير معنوية فإنه لا توجد قوة تنافسية للدولة، أما إذا كانت معنوية فإنه توجد قوة سوقية وتزداد هذه القوة بزيادة المقدار المطلق للمرونة، وبذلك يمكن الحكم علي القوة السوقية من خلال تقدير المرونة العكسية للطلب المتبقي لكل دولة مصدرة وفي إطار علاقتها التنافسية مع غيرها من الدول الأخرى المصدرة لنفس السوق الاستيرادي، وذلك وفقاً لنموذج الطلب المتبقي Demand Residual Model التالي والذي تم توصيفه كما يلي^(١٢):

$$\ln P_i = a + Y_i \ln q_i + d \ln (K/C) + \sum_{i=1}^n B_i \ln e_i$$

حيث أن:

P = سعر استيراد طن القمح بالجنيه المصري من كل دولة من الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري.

q = الكمية المستوردة من القمح بالآلف طن من كل دولة من الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري.

K = الدخل القومي المصري.

C = الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في مصر.

e = سعر صرف عملة الدولة المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري بالجنيه المصري.

ln = اللوغاريتم الطبيعي، i = الدولة المتنافسة، n = عدد الدول المتنافسة.

a ، Y ، d ، B = معاملات النموذج المراد تقديرها.

هذا وقد تم تقدير نماذج الطلب المتبقي لأهم الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢) والموضحة بالجدول رقم (٤) والذي يتبين منها أن قيم مرونة الطلب المتبقي العكسية لجميع الدول المتنافسة غير معنوية إحصائياً، بما يعني سيادة العلاقة التنافسية التامة بين الدول المصدرة للقمح داخل السوق المصري، أي لا يمكن لأي دولة من الدول المتنافسة زيادة سعر صادراتها دون أن تفقد حصتها السوقية لصالح منافسيها من الدول المصدرة للقمح داخل السوق المصري.

كما يتبين من نفس الجدول السابق أن زيادة الدخل القومي المصري المثبت بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين بنسبة ١% أدت إلي زيادة سعر استيراد طن القمح بالجنيه المصري بنسبة ٢,٠٤% ، ٢,٠٨% ، ٢,٥٥% ، ٢,٤١% لكل من روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، استراليا علي الترتيب، ويرجع ذلك إلي أن زيادة الدخل تؤدي إلي زيادة الطلب علي الواردات وبما أن الكمية المعروضة من القمح في السوق العالمي محدودة فبالتالي يزداد سعره.

كما يتبين أيضاً من نفس الجدول السابق أن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة ١% أدت إلي زيادة سعر استيراد طن القمح بالجنيه المصري بنسبة ٤,٨٩% ، ٣,٥٢% ، ٣,٤٤% ، ٤,١٣% لكل من روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، استراليا علي الترتيب، وهذا

يتفق مع المنطق الاقتصادي بخلاف زيادة سعر استيراد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ترجع الزيادة في سعر استيراد طن القمح إلي انخفاض سعر صرف الجنيه المصري بنسبة أكبر من انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي، كما يتبين أيضاً أن زيادة سعر صرف اليورو الفرنسي بنسبة ١% أدي إلي زيادة سعر استيراد طن القمح بالجنيه المصري بنسبة ٣,٢١%، ٢,٩٥%، ٢,٢٨%، ٣,٦٢% لكل من روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، استراليا علي الترتيب، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي بالنسبة لزيادة سعر استيراد فرنسا بخلاف زيادة سعر استيراد الدول الأخرى المتنافسة معها، حيث ترجع الزيادة في سعر استيراد طن القمح للدول الأخرى المتنافسة معها إلي زيادة سعر صرف عملاتها بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في سعر صرف اليورو الفرنسي.

جدول رقم (٤): نماذج الطلب المتبقي علي واردات القمح من أهم الدول المصدرة لمصر في الصورة اللوغاريتمية المزدوجة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢).

الدول المصدرة لمصر	نموذج الطلب المتبقي	قيمة F	معامل التحديد المعدل (R ²)
روسيا الاتحادية	$\ln P_1 = -2.98 + 0.01 \ln Q_1 + 2.04* \ln (K/C) - 0.17 \ln e_1$ (0.51) (2.58) (1.04) $- 4.89** \ln e_2 + 3.21** \ln e_3 - 0.01 \ln e_4$ (4.87) (4.59) (0.02)	25.69**	0.90
الولايات المتحدة الأمريكية	$\ln P_2 = -3.16 - 0.12 \ln Q_2 + 2.08** \ln (K/C) + 0.08 \ln e_1$ (1.32) (2.95) (0.49) $- 3.52** \ln e_2 + 2.95** \ln e_3 - 0.39 \ln e_4$ (3.92) (4.32) (0.83)	31.24**	0.91
فرنسا	$\ln P_3 = -5.47 - 0.10 \ln Q_3 + 2.55* \ln (K/C) + 0.27 \ln e_1$ (1.49) (2.24) (1.09) $- 3.44* \ln e_2 + 2.28* \ln e_3 - 0.11 \ln e_4$ (2.56) (2.24) (0.15)	12.65**	0.80
استراليا	$\ln P_4 = -5.69 + 0.01 \ln Q_4 + 2.41* \ln (K/C) - 0.08 \ln e_1$ (0.52) (2.67) (0.38) $- 4.13** \ln e_2 + 3.62** \ln e_3 - 0.93 \ln e_4$ (3.48) (3.91) (1.51)	14.39**	0.83

حيث P تشير إلي سعر استيراد طن القمح بالجنيه المصري، Q تشير إلي الكمية المستوردة بالآلف طن، (K/C) تشير إلي الدخل القومي المصري مثبت بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين، e تشير إلي أسعار صرف عملات الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري بالجنيه المصري، ١ : ٤ تشير إلي الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري، ln تشير إلي اللوغاريتم الطبيعي.

() القيم الموجودة بين الأقواس أسفل معاملات الانحدار تشير إلي قيم " t " المحسوبة.

* معنوي عند مستوي المعنوية ٠.٠٥ * معنوي عند مستوي المعنوية ٠.٠١

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق.

الملخص والتوصيات:

يعد القمح من أهم الواردات الغذائية في مصر، إذ بلغ قيمة ما استوردته مصر منه حوالي ١٧,٣٠ مليار جنيه تمثل حوالي ٤٤% من إجمالي قيمة الواردات الغذائية والبالغة حوالي ٣٩,٣٢ مليار جنيه لمتوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٢)، وفي ظل احتياج السوق المصرية لاستيراد القمح من الخارج فإن الدول المصدرة إلي هذا السوق تواجه منافسة قوية فيما بينها للحصول علي حصة أكبر من واردات القمح لهذا السوق، لذا فقد استهدفت الدراسة التعرف علي تطور صادرات القمح وتقدير مؤشرات القدرة التنافسية والقوة السوقية لأهم الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري.

واعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها علي أسلوب التحليل الوصفي والكمي لتحليل البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية وأسلوب تحليل الانحدار، وقد استخدمت الدراسة البيانات الإحصائية الثانوية للفترة الزمنية (١٩٩٥-٢٠١٢) والمتاحة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك الأهلي المصري، وبعض المنظمات الدولية، بالإضافة إلي المراجع العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج منها:

أنه من خلال دراسة تطور صادرات القمح لأهم الدول المتنافسة علي تصديره داخل السوق المصري، تبين حدوث زيادة في كمية وقيمة صادرات القمح من روسيا الاتحادية وفرنسا وأستراليا، في حين تبين حدوث انخفاض فيهما من الولايات المتحدة الأمريكية، أما بالنسبة لسعر طن صادرات القمح فقد حدث زيادة له من جميع الدول موضع الدراسة.

ومن خلال تقدير مؤشرات القدرة التنافسية لأهم الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري، تم التوصل إلي عدة نتائج منها أن الميزة النسبية الظاهرة لكل من روسيا الاتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، أستراليا بلغت حوالي ٩,٣٧%، ١٨,١٨%، ٤,٨٤%، ٥,١٧% علي الترتيب، وأن معدل اختراق السوق بلغ حوالي ٣٥,٠٠، ٤٤,٠٠، ٨٠,٠٠، ٥٠,٥٠ علي الترتيب، وأن تنافسية سعر التصدير بلغت حوالي ٣٨,٠٠، ٩٨,٠٠، ٣٨,٠٠، ٥٨,٠٠ علي نفس الترتيب.

ومن خلال تقدير القوة السوقية لأهم الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري، تبين سيادة العلاقة التنافسية التامة بين هذه الدول، أي لا يمكن لأي دولة من الدول المتنافسة زيادة سعر صادراتها دون أن تفقد حصتها السوقية لصالح منافسيها من الدول المصدرة للقمح داخل السوق المصري، كما تبين أن انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي وزيادة سعر صرف اليورو الفرنسي أدت إلي زيادة سعر استيراد طن القمح بالجنيه المصري لجميع الدول المتنافسة وذلك نتيجة للعلاقة المتبادلة بين نسب الزيادة والانخفاض لأسعار صرف عملات الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري.

وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بما يلي:

- ١- الاستفادة من الميزة التنافسية السعرية لدولة فرنسا بالنسبة لأسعار الدول المتنافسة معها علي تصدير القمح داخل السوق المصري من أجل الحصول علي سعر مناسب للواردات من القمح.
- ٢- الاستفادة من التغيرات في سعري صرف الدولار الأمريكي واليورو الفرنسي من أجل تخفيض فاتورة الواردات من الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري.
- ٣- الاستفادة من سيادة العلاقة التنافسية التامة بين الدول المتنافسة علي تصدير القمح داخل السوق المصري من أجل وضع سياسة مناسبة بشأن استيراد القمح من هذه الدول.

المراجع:

- ١- أسماء صالح عبد المنعم (دكتور)، دراسة تحليلية لتنافسية الصادرات المصرية من أهم السلع الزراعية في السوق الإيطالية، مجلة المنصورة للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد ٣٤، العدد ٦، يونيو ٢٠٠٩.
- ٢- الأمم المتحدة، قاعدة بيانات تجارة السلع علي شبكة المعلومات الدولية Comtrade.un.org.
- ٣- البنك الأهلي المصري، إدارة البحوث، النشرة الاقتصادية، القاهرة، أعداد متفرقة.
- ٤- البنك الدولي، قاعدة البيانات الإحصائية علي شبكة المعلومات الدولية www.albankaldawli.org.
- ٥- الحسين عبد اللطيف مبروك الصيفي (دكتور)، الاتجاهات الحديثة في الأساليب التحليلية الاقتصادية القياسية في مجال التسويق الزراعي، بحث مقدم إلي اللجنة العلمية الدائمة للاقتصاد الزراعي والإرشاد والمجتمع الريفي، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، يوليو ٢٠٠٢.

- ٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز المعلومات ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، بيانات غير منشورة.
- ٧- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة استهلاك السلع في جمهورية مصر العربية، أعداد متفرقة.
- ٨- الكتاب السنوي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المنتجات الحرجية (Forest products) ، أعداد متفرقة.
- ٩- حازم توفيق الزنفلي (دكتور) وآخرون، قياس القدرة التنافسية للقطن المصري في أهم الأسواق الخارجية، مجلة المنصورة للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد ٣٣، العدد ٩، سبتمبر ٢٠٠٨.
- ١٠- سامية رياض عطية (دكتور)، عبير علي كامل (دكتور)، دراسة اقتصادية تحليلية للعلاقات التجارية الزراعية بين مصر وتركيا، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٢٢، العدد ٤، ديسمبر ٢٠١٢.
- ١١- سهام داود زكي داود (دكتور)، تنافسية أهم الصادرات الزراعية المصرية في الأسواق الأوروبية، مجلة المنصورة للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد ١، العدد ٧، يوليو ٢٠١٠.
- ١٢- صبحي محمد إسماعيل (دكتور)، خالد بن نهار الرويس (دكتور)، قياس درجة القوة السوقية لأهم الدول المصدرة للأرز للمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات، العلوم الزراعية، الجامعة الأردنية، المجلد ٣٦، العدد ١، ٢٠٠٩.
- ١٣- محمد عبد العزيز سيد خليل (دكتور)، القدرة التنافسية لصادرات البصل المصري في أهم الأسواق العالمية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد ٢١، العدد ٣، سبتمبر ٢٠١١.
- ١٤- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة البيانات الإحصائية علي شبكة المعلومات الدولية www.fao.org

جدول ملحق رقم (١): تطور الظواهر الإنتاجية والاستهلاكية والاستيرادية لمحصول القمح في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٢).

السنة	المساحة بالألف فدان	إنتاجية الفدان بالطن	الإنتاج بالألف طن	كمية الاستهلاك بالألف طن	كمية الواردات بالألف طن	قيمة الواردات بالمليون دولار
١٩٩٥	٢٥١٢	٢,٢٨	٥٧٢٢	١٠٥٨٠	٥٠٧٠	٨٧٦
١٩٩٦	٢٤٢١	٢,٣٧	٥٧٣٥	١١٧٢٣	٥٥٤٦	١٢٣٢
١٩٩٧	٢٤٨٨	٢,٣٥	٥٨٤٩	١٠٥١٨	٤٨٤٢	٨٢١
١٩٩٨	٢٤٢١	٢,٥٢	٦٠٩٣	١١٣٤٤	٥٤٣١	٨١٤
١٩٩٩	٢٣٨١	٢,٦٦	٦٣٤٧	١٠٦٩٢	٤٢٤١	٦٠٣
٢٠٠٠	٢٤٦٤	٢,٦٦	٦٥٦٤	١١١٢٥	٤٨٩٦	٦٩٤
٢٠٠١	٢٣٤٣	٢,٦٧	٦٢٥٥	١١٨٢١	٤٤١٣	٦٦٧
٢٠٠٢	٢٤٥٢	٢,٧٠	٦٦٢٥	١١٦٢٨	٥٥٧٥	٨١٥
٢٠٠٣	٢٥٠٧	٢,٧٣	٦٨٤٥	١٠٩٣٦	٤٠٥٧	٦٠٦
٢٠٠٤	٢٦٠٧	٢,٧٥	٧١٧٨	١١٧٥٤	٤٣٦٣	٧٢٦
٢٠٠٥	٢٩٨٦	٢,٧٣	٨١٤١	١٣٣٥٣	٥٦٨٨	٩٢٤
٢٠٠٦	٣٠٦٤	٢,٧٠	٨٢٧٤	١٣٦٥٩	٥٨١٧	٩٦٤
٢٠٠٧	٢٧١٧	٢,٧١	٧٣٧٩	١٣٧٧٢	٥٩١١	١٥٦٤
٢٠٠٨	٢٩٢١	٢,٧٣	٧٩٧٧	١٣٢٩٠	٥١٩٩	٢١٠٨
٢٠٠٩	٣١٧٨	٢,٦٨	٨٥٢٣	١٣٨٨٥	٤٠٠٦	١٥٤١
٢٠١٠	٣٠٦٧	٢,٣٤	٧١٧٧	١٤١١١	٩٦٤٧	٢١٤١
٢٠١١	٣٠٥٩	٢,٧٥	٨٤٠٧	١٦٣١٠	٩٧٨٧	٣١٩٣
٢٠١٢	٣١٨١	٢,٧٦	٨٧٩٥	١٦٧٩٨	٨٢١٢	٢٣١٦

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

- ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة استهلاك السلع في جمهورية مصر العربية، أعداد متفرقة.
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز المعلومات، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، بيانات غير منشورة.
- ٣- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قاعدة البيانات الإحصائية علي شبكة المعلومات الدولية www.fao.org.
- ٤- الأمم المتحدة، قاعدة بيانات تجارة السلع علي شبكة المعلومات الدولية comtrade.un.org.

The Competency of the Major Wheat-Exporting Countries to the Egyptian Market

Ahmed Mahmoud Abd El-Aziz Mohamed

Researcher, Agricultural Economy Researches Institute Agricultural Research Centre

Summary:

Wheat is one of the major food imports in Egypt. Hence, the current study aims at identifying the development of wheat exports, estimates of competency indices, and the market power of the major countries competing for exporting wheat to the Egyptian market. To achieve the aim, the descriptive and quantitative methods were used to analyze relevant data using a number of mathematical and statistical methods. The period covered is from 1995 to 2012.

Several results were reached:

- Wheat exports value and quantity; from Russia, France, and Australia; increased. On the other hand, wheat exports from the USA have decreased. As for the wheat exported ton price, it has increased for all studied countries.
- The highest revealed comparative advantage was recorded by Russia. The highest market penetration index was for the USA. The highest competitive power of export price was achieved by France.
- It was also shown that a complete competitive relationship prevails among competing countries; no country can increase the prices of its exports without losing its market share to its rivals exporting wheat to the Egyptian market.

In light of the results reached, the recommendations are:

- Benefiting from the competitive advantage of the price of the state of France for obtaining a good price for wheat imports.
- Benefiting from the changes in the price the US dollar and the euro French exchange to reduce the wheat imports payments.
- Benefiting from the complete competitive relationship prevails among competing countries for setting an appropriate policy for importing wheat.